جامعة البصرة/ كلية الآداب/ قسم التاريخ
المرحلة الرابعة /شعبة ب
للعام الدراسي 2020/2019
الكورس الاول
استاذ المادة / د ميادة قيس رمضان
محاضرة رقم (9)
عنوان المحاضرة /تتويج غازي + وزارة الايوبي + المدفعي + ياسين الهاشمي

توفي الملك فيصل في 8 أيلول 1933 بصورة مفاجئة فاجتمعت الوزارة وأقرت تتويج الأمير غازي ولي عهد العراق ملكاً على العراق وكان هناك إجماع من الشخصيات البارزة التي كانت تمثل مراكز القوة في الحياة السياسية على اتباعه سياسة فيصل . وتميزت الأيام الأولى لعهد غازي بمجاراته للبريطانيين، فقد اخذ يجتمع مع السفير البريطاني بصورة مستمرة، ويؤكد له خلال ذلك بانه حريص على الأخذ بنصائحه وبان تبقى علاقته به مثلما كانت أيام والده ، مما ترك انطباعا لدى السفارة البريطانية بان الملك غازي "يمتلك شيئا من جاذبية أبيه، وله القابلية على إبداء الرأي، وسيمتلك القدرة على المسؤولية في المستقبل"

وبعد وفاة الملك فيصل خشيت بريطانيا من حدوث تبدل جوهري في سياسة العراق الخارجية، ولما اشتدت المعارضة في مجلس النواب شعرت الوزارة بلزوم حل المجلس وانتخابات جديدة وبما أن وضع البلاد لا يساعد على إجراء انتخابات جديدة لذلك أسرع رشيد عالي الكيلاني الى تقديم استقالته في 28 تشرين الأول 1933. ثم أخذت الوزارات تتألف على اختيار أعضائها دون التقيد بالانتسابات الحزبية فكانت وزارة جميل المدفعي (9 تشرين الثاني 1933 – 10 شباط 1934) هي الأولى من هذا القبيل كان منهاج الوزارة المدفعية الأولى خالي من كل ما هو جديد على الساحة السياسية العراقية ، إذ أكد أن هدف الوزارة الخارجي هو المحافظة على أواصر الصداقة القائمة مع الدول الأخرى، أما هدفها الداخلي فهو تأمين روح الطمأنينة لدى الشعب والقيام بالمشاريع ، وعلى الرغم من قوة أعضاء وزارته، إلا أن سرعان ما دب الخلاف فيما بينهم منذ الأيام الأولى من تأسيسها، لا سيما حول المشاريع الاقتصادية والخطط الواجب السير عليها فضلا عن الخطأ الذي وقع فيه جميل المدفعي في اعتماده على الكتلة النيابية في المجلس وعدم تشكيل حزب يدعم حكومته كان باكورة عمل الوزارة جميل المدفعي هو إصدار قرار بعدم السماح بإجازة أي جمعية أو أي فرع لحزب دون موافقة وزارة الداخلية ، والغاء المنشور المرقم (٤٥٩٨) الصادر في ٢٧ آذار ١٩٣٣ ،والذي أعطى للمتصرفين حق إجازة الجمعيات وفروع الأحزاب، مما أثار حفيظة الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الإخاء فضلا عن أن هذه الوزارة جاءت على أنقاض الوزارة الإخائية، لهذا أصبحت عرضة لهجمات الإخائيين منذ اليوم الأول لممارسة مهامها، لذا انتقد الإخائيين منهاج الوزارة سواء كان ذلك على صعيد مجلس النواب والأعيان أو في

الصحافة , وفي عهدها قاطع أهل بغداد مدة شهر تقريباً شركة التنوير التي تجهز العاصمة بالكهرباء فاستقال المدفعي ولكنه كلف من جديد من قبل الملك بتشكيل الوزارة واستمرت الأخيرة قائمة في وجه الانتقادات الموجهة نحو ضعف الجهاز الإداري الى أن استقالت في 25/ آب 1934.

إن ابرز ما ميز سياسة الملك غازي على اثر تشكيل الوزارة المدفعية الأولى جميل المدفعي في 9 تشرين الثاني 1933 ، محاولة إخراج صلاحياته النظرية إلى حيز الواقع الفعلي، أي أن يسود ويحكم في آن واحد، هذا مع العلم أن الدستور قد أشار وبكل صراحة إلى صلاحيات الملك. فقد نص الدستور في هذا المجال على ما يلي :" إن الملك رئيس الدولة الأعلى والقائد العام للقوات المسلحة، وله من الصلاحيات أن يختار رئيس الوزراء، ويعين أعضاء مجلس الأعيان، ويصدق على القوانين والمعاهدات، ويأمر بإجراء الانتخابات أو افتتاح مجلس الأمة أو تأجيله أو تعطيله أو حله، ويعلن الأحكام العرفية، كما يعلن العفو العام، ويعلن الحرب ... ".

إزاء هذا أراد الملك غازي أن يطبق هذ الصلاحيات النظرية على الواقع لذلك اختلف مع السلطات البريطانية في العراق. كما شجع ذلك بعض العناصر السياسية التي كانت تطمح بالسلطة بضرورة التعاون مع البريطانيين والحفاظ على روابط العلاقات البريطانية العراقية وعلى محاولات تقييد الملك غازي بحدود الصلاحيات الدستورية النظرية التي تتركز حول معنى إن الملك " مصون وغير مسؤول" وان وزراء الدولة هم المسؤولون عن أعمال الدولة, وان المفروض على الملك أن يوافق على الأمور كما يقترحها الوزراء أو الوزير المختص.

على أثر استقالة وزارة المدفعي الثاني، كلف علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة في(27 آب 1934 – 23 شباط 1935) وحصل على موافقة الملك بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد وقد أصبحت قضية الانتخابات هي السبب الرئيس للمشاكل التي واجهتها وزارة الأيوبي. فضلاً عن تظاهرات العشائر في منطقة الفرات الأوسط بتأثير من الأخائيين فاتصل رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي برؤساء العشائر الموالين لهم للتحرك ضد الحكومة ، وإسقاط وزارة علي جودة الأيوبي وتحت تأثير هذا الضغط ولتطور الأمور تطوراً مخيفاً، اضطر علي جودت الى تقديم استقالة وزارته في 23 شباط 1935، وبعد استقالة الأيوبي طلب الملك غازي من جميل المدفعي تشكيل الوزارة فشكلها في الرابع من آذار 1935، إلا أن هذه الوزارة لم تستمر طويلاً فسرعان ما قدمت استقالتها نتيجة استمرار الاضطرابات العشائرية وإزاء هذا الوضع قدم المدفعي استقالته في 15 آذار 1935 أي بعد أحد عشر يوماً , تحركت الحكومة إزاء ذلك بإعداد العشائر الموالية لها لمواجهة العشائر الثائرة ضد الحكومة، وبسبب ضغط السياسيين سيما الكيلاني وياسين الهاشمي وتأييد عدد من العشائر لهم اضطر الملك إلى تكليف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة في 17 أذار 1935

بدا ياسين الهاشمي في أوائل شباط 1936 باتخاذ بعض الإجراءات للحد من تدخل الملك في أعمال الوزارة وإبعاد حلقة الضباط عنه، كما تدخل في بعض الأمور التي تخص الحياة اليومية للملك، وعلى سبيل

المثال وجه رئيس الوزراء بعدم قيام الملك بقيادة طائرته بنفسه، واختار طيار عراقي لقيادتها، وطلب أن تستخدم الطائرة الملكية لغرض سفرات الملك إلى خارج البلاد وليس لأغراض التنزه .تضايق الملك من تلك الإجراءات، واخذ يتذمر من تحديد حريته، وكان بوده لو سحب ثقته من الوزارة، ولكنه تحاشى ذلك لتصور بان الوزارة كانت قد كسبت من التأييد والنفوذ بين عموم المواطنين بحيث لا تستطيع أية سلطة أن تهدد مركزها. وكان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي قد كسب تأييد نوري السعيد إلى جانبه، أما السفارة البريطانية فقد ظلت قلقة لاهتمام الملك بالجيش، وانه أي الملك غازي اصبح رمز الشعور القومي الهادف إلى وحدة عربية تضم الأقطار العربية كلها. تميزت وزارة ياسين الهاشمي الثانية (17 أذار 1935 – 29 تشرين الأول 1936) بعدم الاستقرار بحيث كان هناك حركات عشائرية ضدها بمعدل حركة عشائرية كل شهرين تقريبا وقد واجهت الوزارة تلك الحركات بمنتهى الشدة مستخدمة في ذلك الوقت قوات الجيش والشرطة مما سبب خسائر كبيرة في الأرواح والأموال وترك أثارا مؤلمة، وكان هذا السبب الأساسي للاستياء في الأوساط العراقية التي أصبحت تنظر إلى الملك بانه المنقذ الوحيد من سياسة ياسين الهاشمي.

وكان زعماء المعارضة يتجهون إلى الملك لبيان شكواهم من سياسة رئيس الوزراء الهاشمي السلبية مما اقلق رئيس الوزراء ومن احتمال أن يقوم الملك غازي على سحب الثقة عن الوزارة خصوصا وقد ظهرت بعض العلامات التي توحي بتوجه الملك إلى التجاوب مع المعارضة. اخذ ياسين الهاشمي يشعر بالقلق وبدأ يفكر في كيفية إحكام قبضته على الوزارة، فجاءت حادثة زواج الأميرة عزة، أخت الملك غازي، من خادم فندق يوناني لتنقذ رئيس الوزراء من مشكلته، وتمنح الفرصة له من إحكام قبضته على الملك. واستغل خصوم الملك الفضيحة الملكية وتأثيراتها السلبية على صحته فرأوا فيها خير مناسبة للحد من تدخلات غازي في السلطة التنفيذية، أما بإبعاد عن العرش أو فرض قيود صارمة على نمط حياته، وظهر نوري السعيد اشد الخصوم الذين حاولوا استغلال ذلك الظرف. فقد كان من رأي نوري " إن سمعة الملك غازي قد تدهورت جدا حتى اصبح من الصعب عليه أن ينقذ ما تبقى منها، وان البلاد لن تتقبل حكم غازي بعد الأن". أما السفارة البريطانية فقد وجدتها فرصة لإبعاد الضباط الملتفين حول الملك. وبنفس الوقت اصدر رئيس الوزراء)قانون الأسرة الملكية رقم 75 لسنة 1936) الذي حاول فيه مشاركة الملك في بعض الصلاحيات الملكية، وبدأ الهاشمي ونوري السعيد والسفارة البريطانية يعملون معا لتنفيذ مخططاتهم وتحقيق أهدافهم ورغباتهم في إبعاد الملك غازي عن العرش حتى اخذ الملك يعاني أيضا من ضغط رئيس المرافقين الشديد عليه ومن إبعاد المخلصين عنه حتى اخذ يشعر بانه اصبح "سجين محترم".

إن خضوع الملك لضوابط ياسين الهاشمي لم تستمر طويلا ففي أوائل تموز 1936 ظهرت بوادر محاولاته لاستعادة سلطته، كما إن نوري السعيد، صديق الهاشمي سابقا ، بدأ يميل إلى جانب الملك، كما ازدادت شدة المعارضة للوزارة الهاشمية بسبب سياسته السابقة اتجاههم. فقد اشتدت المعارضة للوزارة في أب 1936 بسبب استخدامها القسوة تجاه عشائر الدغارة من جهة، وموافقتها على اتفاقية سكة الحديد مع بريطانيا

من جهة أخرى. وجد ياسين الهاشمي في أوائل تشرين الأول 1936 إن وضع الوزارة اصبح خطرا فقد اصبح رئيس مجلس النواب مع المعارضة، وراح يتذمر من أساليب الحكم لرئيس الوزراء، ويجتمع بحكمت سليمان ورفاقه، المعارضين للهاشمي، كما اخذ يجتمع مع الملك ويخبر إن سياسة الحكومة غير ناجحة. وان الجيش لم يتقدم في تدريبه وتسليحه، وانه سوف لا يبقى في رئاسة مجلس النواب. فاخذ ياسين الهاشمي يتوقع بانه سيواجه معارضة شديدة من قبل البرلمان عند افتتاح جلسته في الأول من تشرين الثاني 1936 .لقد حاول ياسين الهاشمي الاحتفاظ بتماسك الوزارة لمواجهة الموقف وعمل على كسب المعارضة بالتوصل إلى تسوية بين الحكومة والمعارضة قبل أن ينفجر الموقف، ولكنه فشل في ذلك. لقد دفعت تلك الأوضاع بالهاشمي إلى أن يفكر أخيرا بان يضع حدا لمشاكله عن طريق إعلان الجمهورية. معتمدا في ذلك على إسناد كل من أخيه طه الهاشمي رئيس أركان الجيش وبعض الرؤساء الإقطاعيين في الجنوب والشمال، وقد وعدهم بوظائف إدارية مختلفة، ولكن حدوث انقلاب بكر صدقي العسكري ضد في 29 تشرين الأول 1936 قد انهى كل طموحات وآمال ياسين الهاشمي في إعلان الجمهورية، وتخلص غازي من الطوق الذي فرضه الهاشمي على تحركاته.

المصادر :

1 – لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933 – 1939، بغداد، 1987.

2 – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، 1980.

3 – ذكريات علي جودت الأيوبي 1900 – 1958، بيروت، 1967.

4– قيس جواد علي الغريري، رشيد علي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٢–١٩٦٥) ، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٦

5– تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس، ط ١ ، الدار العربية للعلوم، بيروت، سنة ٢٠٠٦ ،

ارجو لكم دوام الموفقية والنجاح.....